رؤية تجمع نبض للشباب المدني السوري
حول كيفية الانتقال من واقع الدولة الشمولية
إلى واقع الدولة المدنية الديموقراطية

بدأت في سوريا منذ منتصف شهر آذار الماضي مجموعة من التحركات الاحتجاجية الشعبية المطالبة بالمزيد من الحريات ، و اتصفت هذه التحركات بغالبيتها العظمى بالطابع السلمي إجمالاً كما أكدت من خلال معظم الشعارات التي ترفعها على الشكل اللاطائفي و اللاعنفي لها و على رفضها لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري . و لكن و في المقابل ، فقد قوبلت هذه الحركات الاحتجاجية بمجابهة عنيفة من قبل السلطات الحكومية متمثلة أولا بأجهزة الأمن إضافة إلى بعض الفرق العسكرية و قوات حفظ النظام و بعض عناصر الشرطة ، حيث سجلت عدة تقارير لمنظمات حقوق الإنسان المختلفة سقوط أكثر من ألف و خمسمائة قتيل و الآلاف الجرحى و المعتقلين إضافة إلى تهجير ما يجاوز العشرة ألاف مواطن خارج الأراضي السورية . و قد جاءت هذه التقارير متجانسة مع عدة شهادات سجلها بعض أعضاء التجمع في عدة مناطق سورية و ذلك على الرغم من التشكيك المتواصل من قبل السلطات متمثلة بأجهزتها الإعلامية لصحة هذه التقارير و إصرارها على اتهام ما سمته بالعصابات المسلحة بكل ما يتم من أعمال قتل و عنف داخل سوريا .

و انطلاقاً من الورقة التأسيسية للتجمع و بالأخص رفض أشكال العنف و القمع المختلفة ، فإن التجمع يرى أن استمرار السلطات بهذه الممارسات القمعية سيؤدي إلى تعميق الأزمة و لن يفض إلى حل يصب في مصلحة الشعب السوري أولا و أخيراً ، لذا يطالب التجمع بما يلي :

1- وقف كافة أشكال العمليات العسكرية الموجهة ضد الشعب السوري الأعزل و وقف كافة أشكال القمع ضد التحركات الاحتجاجية السلمية
2- سحب القوات الأمنية و العسكرية من شوارع المدن و إعادتها إلى مقراتها الرسمية و ترك جهاز الشرطة ليتعامل مع أي تحرك سلمي احتجاجي بحيث يؤمن له الحماية دون التعرض لأي فرد أو جهة مشاركة .
3- إطلاق كافة المعتقلين بناء على الرأي أو الاحتجاج السلمي .

4- عودة كافة اللاجئين السوريين إلى بيوتهم بعد تأمين الضمانات الكفيلة بعدم التعرض لهم بأي شكل من أشكال القمع أو الترهيب .

5- السماح للأجهزة الإعلامية المستقلة العربية و الأجنبية بالدخول إلى الأراضي السورية للوقوف على حقيقة ما يجري على الأرض دون أي تدخل أمني في عملها .

و يعتبر التجمع أن هذه البنود الخمسة السابقة شرطاً لازماً و أساسياً للمضي قدما نحو وقف نزيف الدم السوري و للخروج من الوضع المتأزم . و بعد الاستجابة لهذه المطالب سيدعو التجمع كافة أعضاءه و كافة المؤيدين لما جاء في ورقته التأسيسية إلى البدء بالتحرك الميداني عن طريق التظاهر السلمي و الاعتصام وصولاً إلى الإضراب في سبيل تفكيك هيكلية الدولة الشمولية المتمثلة بثلاث أجهزة سلطوية هي : الحزب الواحد – الجهاز الأمني – الأفراد و المؤسسات المتورطة بالفساد و القتل . لذا ستكون أول خطوات الانتقال للدولة المدنية هي المطالبة ب :

1- تغيير الدستور بما يتناسب مع مفاهيم التعددية و الديمقراطية و أهم المواد المشمولة بالتغيير هي المادة الثامنة و الثالثة ، إضافة إلى إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية .

2- حل كافة الأجهزة الأمنية و إعادة هيكلتها في جهاز مخابراتي واحد يكون هدفه الأول و الأخير العمل ضد العدو الصهيوني . (أو أية تدخل خارجي في الدولة)

3- فتح تحقيق شامل لكل المتورطين بقضايا فساد و قتل ضد السوريين دون استثناء لأحد مهما كان موقعه في هرم السلطة أو في المجتمع . (الجاسوسية)

تعد هذه البنود السابقة كمشروع عمل سيعمد التجمع على إنفاذها بكل الوسائل السلمية المناسبة التي اقترحها و سيظل يقترحها بناء على التجربة المدنية و الديمقراطية التي عاشتها سوريا في عدة مراحل من تاريخها الطويل .